تقرير التقييم المسبق "الأساسي"

الدائرة الحكومية:	دائرة الاحوال المدنية والجوازات
عنوان المقترح التنظيمي:	توافق جواز السفر الأردني مع الاشتراطات الدولية
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	دائرة الاحوال المدنية والجوازات البريد الالكتروني: الهاتف:
التاريخ:	2024/02/18
توقيع المرجع المختص: الرجاء إضافة التوقيع	

1) المشكلة الرئيسية:

تتعلق المبادرة الحكومية قيد الدراسة بعدم توافق جواز السفر الاردني مع الاشتراطات الدولية، والتي تؤثر سلباً على عملية السفر والتنقل للمواطنين الاردنيين.

<u>السياق العام والأساس المنطقي للتدخل الحكومي</u>

يعتبر جواز السفر الأردني وثيقة مهمة وحساسة والتي تعكس هوية المواطن الأردني في مختلف دول العالم. ويحكم قانون جوازات السفر رقم (2) لسنة 1969 وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه كافة الأسس والإجراءات والرسوم المتعلقة بإصدار وثائق السفر التالية:

1. جوازات السفر العادية: و تشمل جوازات السفر الصادرة للأردنيين حاملي الرقم الوطني وجوازات السفر لأبناء قطاع غزة والضفة الغربية، وجوازات السفر الخاصة، والتي تصدر للحالات الإنسانية (وهي التي سيتم التركيز عليها ضمن هذه الوثيقة).
2. جوازات السفر الدبلوماسية: والتي تصدر للأشخاص المحددين بموجب المادة السابعة منه والتي تصدر من وزارة الخارجية
3. جوازات السفر لمهمة والتي تصدر للأشخاص المحددين في المادة التاسعة منه.

وتقوم الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والجوازات، باعتبارها المرجع الوطني الوحيد لبيانات المواطنين الاردنيين المدنية، بإصدار جواز السفر العادي من أجل تسهيل عملية السفر والترحال للأردنيين وتنقلهم بين البلدان. ونظرا لأهمية هذه البيانات وخصوصيتها تعمل دائرة الاحوال المدنية والجوازات على توفير كافة الجوانب الامنية للحفاظ عليها واستدامة امن قواعد البيانات، وذلك بالعمل على تحقيق الهدف في ضمان التوثيق المستدام للبيانات المدنية والبيولوجية للمواطنين ضمن قاعدة بيانات أمنة متكاملة، ورفع كفاءة تقديم الخدمات الالكترونية من خلال رفع القدرات المؤسسية وإعداد كوادر بشرية متميزة.

وقد قامت دائرة الاحوال المدنية والجوازات بتبني مشروع التحول الالكتروني حيث عملت على اعادة هندسة الاجراءات للمعاملات لاختصار الوقت، كما عملت على إصدار وتجديد جواز السفر كجزء من خدماتها الالكترونية الحالية والتي تتم على الموقع الالكتروني www.cspd.gov.jo

وحيث أن قانون جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ قد تم إجراء عدد من التعديلات عليه والتي كان آخرها عام ٢٠١٤، الا أن دائرة الأحوال المدنية والجوازات ما زالت تواجه بعض التحديات التشريعية والتي تحد من قدرتها على مواكبة التطور القانوني والتكنولوجي السريع بالعالم حيث تتعارض بعض من مواد القانون مع الاشتراطات الدولية ومتطلبات الانظمة العالمية ضمن عدد من المواضيع وهي كما يلي:

1- التمديد

تنص المادة رقم (10) من قانون جوازات السفر على ما يلي: " أ. يكون جواز السفر العادي صالحا لمدة <u>خمس سنوات</u> من تاريخ اصداره، وبعد انتهاء مفعوله او انتهاء مدته، يجوز تجديده لمدة لا تزيد على خمس سنوات او يصرف جواز سفر جديد بدلا منه على ان لا يصدر جواز السفر

العادي او يتم تجديده من قبل السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية الاردنية الا بعد موافقة السلطات التي يحددها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذا الغرض".وبموجب نص المادة اعلاه التي تجيز امكانية تمديد الجواز القديم لمدة خمس سنوات دون الحاجة الى تجديد الجواز حيث يتم التمديد على نفس الجواز ويكون بطباعة بيانات التمديد على الصفحة المخصصة فيه دون ان ينعكس ذلك على البيانات المقروءة آليا، وهذا غير معمول به في كثير من الدول ويؤدي الى كثير من الاشكاليات المادية والمعنوية، اضافة الى امكانية التزوير على الصفحة الخاصة بالتمديد. وهنالك العديد من القضايا التي تم تحويلها الى القضاء بسبب التزوير سواء في التمديد او الاضافة، والجدول التالي يعكس بعض قضايا التزوير (١٧ قضية خلال السنوات من ٢٠٠٨ الى ٢٠٢٢) والتي تم اكتشافها.

السنة	عدد الجوازات	تمديد	السنة	عدد الجوازات	تمديد
2010	530580	12792	2017	556666	1524
2011	424418	12155	2018	529365	24
2012	455476	1244	2019	577617	0
2013	440091	15392	2020	188972	0
2014	501582	18447	2021	443712	0
2015	525319	19324	2022	612476	0
2016	530108	5112	-	-	-

وبناء على ذلك قامت دائرة الاحوال المدنية والجوازات بالتعميم على جميع مكاتبها بضرورة التوضيح للمواطنين في حال طلب التمديد انه سوف يواجه مشاكل عند السفر خارج الاردن ، كونه هناك دول لا تسمح بدخول الشخص صاحب الجواز الممدد مثل جنوب افريقيا، وفيما يلي جانباً احصائية تبين انخفاض عدد طلبات التمديد على جوازات السفر.

2- <u>اضافة الابناء الى جواز سفر ذويهم</u>

تنص المادة رقم (11) من قانون جوازات السفر على ما يلي: "يجوز ان يشمل جواز السفر العادي عند اصداره زوجة او زوجات حامله واولاده القاصرين دون السادسة عشرة او من هم تحت ولايته على ان تكون اعمارهم دون السادسة عشرة وان يكون منحدرين من اب أردني." وهذا يسمح بإمكانية اضافة الابناء على جواز سفر ذويهم والذي يتعارض مع اجراءات بعض الدول التي لا تعترف بإضافة الزوجة والابناء وانه سوف يواجه مشاكل عند السفر خارج الاردن ، حيث ان بعض دول الخليج تمنع اضافة الاطفال على الجواز وتشترط وجود جواز سفر خاص لكل فرد وخاصة في المملكة العربية السعودية وذلك بناء على شكوى المواطنين في اكثر من مكتب بالدائرة بعدم السماح لهم بالدخول بالجواز المضاف عليه الابناء. وامكانية التزوير على الصفحة الخاصة بالإضافة كون الاضافة تكون غير مقروءة لكل الاشخاص المضافين. وحسب متطلبات منظمات الطيران الدولي يجب ان يحمل كل فرد يعبر الحدود وثيقة منفصلة ومقروءة آليا عبر الربط الالكتروني.

السنة	عدد الجوازات	اضافة	السنة	عدد الجوازات	اضافة
2010	530580	107408	2017	556666	41982
2011	424418	71669	2018	529365	17973
2012	455476	87890	2019	577617	0
2013	440091	83649	2020	188972	0
2014	501582	94372	2021	443712	0
2015	525319	87401	2022	612476	0
2016	530108	79877			

3- <u>وثيقة السفر الجماعية:</u>

حيث يجيز القانون المشار اليه اعلاه على امكانية اصدار جوازات سفر لمجموعه من الاشخاص لا تربطهم اي علاقة وانما تربطهم مهمة واحدة وهذا ايضا أصبح غير معمول به في كثير من البلدان ولا يتوافق مع الاشتراطات الدولية.

4- <u>مدة سريان جواز السفر:</u>

حيث انه وبنص القانون المشار اليه اعلاه قد تم تحديد مدة جواز السفر بخمس سنوات، وليعطي هذا التشريع المرونة المطلوبة لإصدار جوازات سفر بمدد مختلفة كما هو معمول به في بعض الدول حيث ان اطالة مدة سريان الجواز اكثر من خمس سنوات بحسب متطلبات بعض الاشخاص واحتياجاتهم وطبيعة عملهم تتطلب ان تكون المدة مرنه ومرتبطة بقرار يمكن تغييره من صاحب القرار دون الحاجة الى تعديل على القانون ، وبذلك يمكن للدائرة وحسب التشريع المنصوص عليه بالقانون ان تسمح بالتجديد لمدد اطول حسب الفئة العمرية لصاحب الجواز اسوة بباقي الدول الاخرى . وفيما يلي جدول مدة سريان جوازات السفر في بعض الدول العربية والاجنبية:

#	اسم الدولة	مدة سريان الجواز
.1	مصر	7 سنوات
.2	الجزائر	10 سنوات (جواز بيومتري)
.3	المغرب	5 سنوات (جواز بيومتري)
.4	تونس	5 سنوات
.5	السعودية	10 سنوات
.6	قطر	5 سنوات
.7	الكويت	5 سنوات،10 سنوات رسوم متغيرة
.8	السودان	10 سنوات
.9	امريكا	10 سنوات ، 5 سنوات (للاطفال)
.10	فرنسا	10 سنوات،5سنوات (دون سن 18)
.11	المانيا	10 سنوات، 5 سنوات (دون سن 23)
.12	البرازيل	10 سنوات ، 5 سنوات
.13	ايطاليا	10 سنوات ، 5 سنوات ، 3 سنوات
.14	الهند	10 سنوات

إن عدم التطوير والتحديث على وثيقة جواز السفر فيما يواكب الاشتراطات الدولية ومتطلبات الانظمة العالمية ينعكس على المواطن الاردني في حال سفره خارج البلاد وعلى قوة هذه الوثيقة، حيث حلّ جواز السفر الأردني بالترتيب 89 عالمياً، وفقا لأحدث تصنيف من Henley) (Globalلجوازات السفر للعام الحالي 2023، حيث يمكن حامل جواز السفر الاردني الدخول الى 53 دولة بدون تأشيرة، اما باقي الدول فان السفر إليها يكون من خلال الحصول على تأشيرة عند الوصول أو بترخيص سفر إلكتروني، وكذلك بعض الدول التي يلزم التقديم لها من خلال تأشيرة إلكترونية عبر الإنترنت، أو تأشيرة فعلية (أي تأشيرة مسبقة من خلال سفارات أو قنصليات تلك الدول) من أجل السفر إليها.

كما يؤثر عدم التطوير والتحديث على وثيقة جواز السفر على سهولة تنقل المواطن الاردني الحامل للجواز الذي تم تمديده و اضافة الابناء عليه في مختلف مطارات دول العالم لعدم مطابقة الوثيقة التي بحوزته كونها غير مؤتمتة الكترونيا وغير مقروءة آلياً مع متطلبات الانظمة العالمية

والاشتراطات الدولية.

كما يؤدي ايضا الى سهولة التلاعب بالوثائق التي تصدر عن دائرة الاحوال المدنية والجوازات (حالات التزوير) حيث ان هذه الحالات تكون مستغلة عن طريق طباعة جملة التمديد من جهة غير معتمدة. وتسعى استراتيجية الحكومة دائما لضمان عدم تزوير الوثائق بالإضافة لتعزيز هوية حامل الوثيقة وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة لمواطنها وعلى نحو يتلاءم مع كافة المتطلبات والتطورات العالمية لجميع البلدان.

في ظل ما ورد أعلاه، يتبين مدى الحاجة الى العمل على تطوير المنظومة القانونية والالكترونية من اجل ضمان تنقل المواطنين بشكل اسهل وأبسط يراعي التغييرات التي حصلت والتي قد تحصل جراء التطور القانوني والالكتروني الكبير الحاصل في دول المنطقة ودول العالم حول هذا الموضوع.

- **مسببات المشكلة**

تبين الدراسة القانونية الأولية وجود مسبب واحد ورئيسي وهو تعارض وعدم انسجام القانون الاردني مع التطورات التي يشهدها العالم من هذه النصوص التي اصبحت غير مفعله وغير متوائمة مع الاشتراطات الدولية ومتطلبات سلطة الطيران العالمية والتي تم تحديدها بالمواد التالية:

- المادة (١٠) والتي تسمح بالتمديد لمدة خمس سنوات اضافية.
- المادة (١١) والتي تنص جواز ان يشمل جواز السفر العادي عند اصداره زوجة او زوجات حامله واولاده القاصرين دون السادسة عشرة او من هم تحت ولايته على ان تكون اعمارهم دون السادسة عشرة).
- المواد (من ١٤ الى ١٧) والتي تنص على موضوع جواز السفر الجماعي.
- المادة (٢٢) والتي تحتاج الى تعديل في صياغتها واضافة بعض المصطلحات عليها، والتي تنص على (يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراراً يحدد بموجبه مواصفات جوازات السفر والوانها) بإضافة كلمة (ومدته) حتى يكون هنالك توافق ومرونة بين نصوص القانون من حيث اطالة مدة سريان الجواز.

وبالتالي فقد أصبح هنالك فجوة بين جواز السفر الصادر بموجب قانون جوازات السفر لعام 1969 وتعديلاته وبين متطلبات سلطة الطيران العالمية التي تطبقها معظم مطارات العالم، حيث ان كثير من الدول اصبحت تستخدم الماسح الضوئي لقراءة جواز السفر، والذي يشترط أن يكون شخصياً (لحامله فقط) والا يتضمن أي اضافة أو تمديد أو يقبل أي وثيقة سفر جماعية أو جواز السفر العائلي حيث لا يمكن قراءتهم الكترونيا.

2) أهداف السياسة / التدخل الحكومي

تقر دائرة الاحوال المدنية والجوازات بأهمية وثيقة السفر كون جواز السفر مفتاح مرور للمعابر الدولية وهو مرتبط بصفة الحماية للشخص الحامل له ويعبر عن الهوية الاردنية لذا تلتزم الدائرة بالهدف العام من حيث ضمان موائمة التشريعات الوطنية مع المنظومة العالمية من أجل تسهيل تنقل المواطنين بين البلدان دون معيقات.

كما تم العمل على تقدير الأهداف التفصيلية الفرعية من أجل الوصول الى منظومة قانونية متكاملة وشفافة ومتوافقة مع الاشتراطات الدولية، وهي كما يلي:

- اصدار جوازات سفر مطابقة للاشتراطات الدولية بنسبة ٢٠٪ لكل عام لتصل الى ١٠٠٪ عام ٢٠٢٨.
- تهيئة البنية التحتية المؤسسية والالكترونية اللازمة لاصدار جوازات السفر المطابقة داخل ١٠٠٪ من فروع الدائرة عام ٢٠٢٥.

3)الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

الحل/الخيار (1): الوضع كما هو عليه (بدون تدخل)

تم مناقشة خيار ابقاء الوضع كما هو عليه الان من خلال توضيح التعارض مع متطلبات الانظمة العالمية والاشتراطات الدولية الامر الذي يجعل المواطن غير قادر على الدخول الى الدول التي لا تتطابق مع الاشتراطات المعمول بها عندهم (التمديد والاضافة والتطور التكنولوجي بالمطارات العالمية) مما ادى الى زيادة الاعباء المالية او غيرها وتعطيل مصالح المواطن.

الحل/الخيار (2): تعديل القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه لضمان التوافق مع الاشتراطات الدولية ومتطلبات سلطة الطيران:

العمل على إجراء مراجعة قانونية شمولية وتعديل للنصوص القانونية الواردة في قانون جوازات السفر لضمان تغطية جميع الاشتراطات الدولية ومتطلبات سلطة الطيران العالمي مما يجعل المواطن قادر على السفر بكل سهولة والتنقل بين الدول دون اشكاليات ويخفف الاعباء المالية عليه وبحيث لا يكون هنالك تعطيل لمصالح المواطن.

٤) وصف الخيار التنظيمي المقترح

بناء على الجلسة النقاشية التي قام بها فريق العمل المشكل في دائرة الاحوال المدنية والجوازات حول دراسة تقييم الاثر في الخيارات المذكورة اعلاه، فقد تم مناقشة الفوائد والقيود المحتملة والمرتبطة بكل منها وبالتالي القيام بقياس الخيارات مقابل عدة معايير بما في ذلك :

- الغطاء التشريعي: وبحيث يتم مناقشة فيما اذا كان الخيار يساهم بشكل واضح ومحدد في توفير السند القانوني الواضح والسليم واللازم لضمان المطابقة مع الاشتراطات الدولية.
- قابلية التطبيق: وبعكس سهولة تطبيق الخيار وتنفيذه من النواحي التشريعية والمؤسسية للوصول الى الاهداف الموضوعة، واسهامه بشكل كبير في التسهيل والتيسير في اجراءات العمل.
- فعالية الخيار: في مجال المسببات التي من المحتمل ان تؤدي اعاقة حركة المواطنين بين الدول، مع الاعتراف بان القانون الدولي لمنظمة الطيران العالمية تحفظ حق الافراد بالتنقل بين الدول بحرية وضمن قوانين ناظمة لكل دولة ومنطقة حدودية.
- التكلفة الاجمالية: وهنا تشير الى ان العبء المالي الواقع على جميع الاطراف المتأثرة بهذا الخيار سواء كانت افراد او خزينة دولة او دائرة الاحوال المدنية والجوازات من حيث التكاليف المترتبة على تطبيق هذا الخيار والالتزام بما جاء فيه من تعديل للتشريعات.

لم يتم اعتماد الخيار الاول (ابقاء الحال على ما هو عليه)، حيث تم استبعاده بسبب عدم قدرته على توفير الغطاء القانوني اللازم وعدم فاعليته وعدم انطباقه مع متطلبات منظمة سلطة الطيران العالمية وعدم مواكبته للتطور والتقدم التكنولوجي المحدث في جميع دول العالم ولما يسببه من اعاقات لحركة المواطنين وعدم التسهيل عليهم بالإضافة الى تقادم العمل به.

وفي ظل ما ورد اعلاه، يعتبر الخيار الثاني (تعديل القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه لضمان التوافق مع الاشتراطات الدولية ومتطلبات سلطة الطيران) باعتباره الخيار التنظيمي القابل للتطبيق من النواحي القانونية والمؤسسية، والذي سيساهم في توفير السند القانوني اللازم لتطوير إجراءات العمل المؤسسية، وبالنتيجة سوف يسهل من عملية التنقل للمواطنين. وعلى الرغم من أن هذا الخيار قد يشكل عبئاً مالياً اضافياً على الافراد، باعتبار أنهم سيضطرون الى اصدار جوازات سفر منفردة، الا أن الخيار يبقى هو افضل لضمان سهولة التنقل في ظل التغييرات العالمية.

*و سيتم تطبيق الخيار التنظيمي **الأفضل** (رقم ٢) وفق الخطوات التالية:*

1. العمل على مراجعة النصوص القانونية في القانون والأنظمة والتي تحتاج لتعديل لتكون منسجمة مع التطورات ومتوافقة مع متطلبات الانظمة العالمية والاشتراطات الدولية وذلك من قبل فريق مختص في دائرة الاحوال المدنية، وبالتشارك مع أصحاب العلاقة.
2. رفع مسودة تعديل القانون وتعديل الانظمة لمجلس الوزراء للسير بإجراءات إقرارها الدستورية.
3. إصدار جوازات السفر المطابقة عبر المنصة الالكترونية لدائرة الأحوال المدنية والجوازات.
4. العمل مع الجهات الحكومية المعنية والجهات الدولية من أجل ضمان مطابقة جواز السفر الاردني للمتطلبات الدولية، والعمل مع الدول من أجل ضمان مطابقة متطلبات تلك الدول ضمن نقاط الحدود الجوية الخاصة بها.
5. نشر المعلومات المتكاملة التي سيتبعها المواطن عند اصدار جوازات السفر على موقع الدائرة الالكتروني لضمان توافر المعلومات للجمهور.

٥) المنافع المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

كما تم الذكر أعلاه، فسوف يساهم الخيار التنظيمي الافضل بعدد من المنافع الاقتصادية وهي كما يلي:

- إن جواز السفر الاردني يمكن حاملة من دخول 53 دولة في العالم دون تأشيرة دخول، والتعديل على بعض النصوص يكون له دور في رفع مؤشر قوة جواز السفر الأردني الذي يؤدي لفتح فرص أكبر للتنقل، سواء للعمل في الخارج كموظف أو مستثمر، وبالتالي التأثير الإيجابي على الاقتصاد بشكل عام ويعمل على تخفيف اعداد العاطلين عن العمل
- إن الخيار التنظيمي الافضل سوف يؤدي الى تسهيل عملية التنقل والسفر للأفراد والعائلات الأردنية الى العديد من الدول التي تفرض قيوداً على استعمال جواز السفر التقليدي (الذي يتم تمديده، جمع أكثر من شخص فيه) مما يؤدي الى تخفيف من العبء النفسي والاجتماعي والمالي على الاسرة.
- إن الخيار التنظيمي الافضل سوف يؤدي الى توفير حماية أكبر من التزوير الذي قد يقع على جوازات السفر (وخاصة التي يتم تمديدها)، وهو الامر الذي يساهم في حماية بياناتهم الشخصية، كما أنه يقلل العبء على أجهزة الدولة المختلفة نظراً لكون هذا الموضوع له بعد أمني.

من المرجح أن يكون لهذا الخيار التنظيمي الافضل أثار اجتماعية ايجابية كون أن جميع أفراد الاسرة (وخاصة الأطفال والنساء) سوف يكون من الواجب اصدار جوازات سفر خاصة بهم، مما يمكن من ضمان تطبيق مفاهيم المساواة من النوع الاجتماعي، ويضمن تنقل المرأة بحرية، كما أن يتوافق والتوجهات الحكومية بحماية حق الطفل والواردة ضمن التشريعات والخطط الوطنية.

لا يتوقع من الخيار التنظيمي الأفضل آن يولد أي فوائد بيئية مباشرة كونه لن يتم التغيير على شكل الجواز الحالي

٦) الكلف المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

من المتوقع ان ينتج عن تطبيق الخيار التنظيمي الافضل تكلفة تنظيمية اقتصادية في المقام الأول (مع التنويه انها سوف تكون اقل من التكلفة الحالية)، حيث سيدفع طالب إصدار تمديد لجواز السفر أو طالب اضافة الاطفال على جواز سفر ذويهم، أو طالب جواز سفر لمجموعة الرسوم مرتين كون اغلب الدول لا تقبل حالياً هذا النوع من الجوازات، ويتم ارجاع حامل الجواز وعائلته وعدم إدخاله الى الدولة التي تم السفر اليها والطلب منه إصدار جواز/جوازات سفر جديدة للشخص أو لأفراد العائلة ليتمكنوا من الدخول، كما سيتحمل حامل الجواز التأخير في السفر الى

الدولة المنوي السفر اليها ودفع تكاليف اخرى مثل سعر تذكرة الطيران او فقدان العمل المنوي السفر اليه او التجارة ويكون الخيار هو الرجوع الى الدولة من اجل تجديد الجواز الامر الذي يترتب عليه اثار اجتماعية ونفسية ومالية لإهدار الوقت وتعطيل المصالح.

لا يتوقع أن يكون هناك كلف تنظيمية اجتماعية وبيئية مباشرة وكبيرة من تنفيذ الخيار التنظيمي الأفضل.

٧) الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)

سوف يؤدي تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل من خلال إجراء التعديلات القانونية الى زيادة طفيفة في الكلفة على بعض من الشرائح لمتلقي الخدمة والتي قد تقع على حامل الجواز (أو على الاسرة)، باعتبار أن الشخص سيضطر الى إصدار عدد من جوازات السفر وخاصة للأبناء، وهو الامر الذي تنبهت له الدائرة حيث قللت كلفة إصدار جواز السفر للقاصرين (تحت سن ١٦ عام) بنسبة ٥٠٪ ، كما أنه من الممكن زيادة مدة صلاحية الجواز لأكثر من خمس سنوات (كما تقوم به عدد من الدول) وهو الامر الذي سيساعد على تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل بشكل آقل كلفة. لن تتمكن الدائرة من احتساب الكلفة المتوقعة على تلك الفئة نظراً لصعوبة الحصول على بيانات تبين حجم الطلب على تلك الخدمات، باعتبار أن إصدار جواز السفر هو أمر اختياري ، وليس إجباري.

أما فيما يتعلق بالكلف المترتبة على خزينة الدولة / الموازنة الخاصة بدائرة الأحوال المدنية والجوازات، وبناء على منهجية العمل والاهداف الموضوعة، فسوف يترتب على الدائرة عدد من الكلف المالية والمتعلقة بما يلي:

- كلف إجراء الدراسات القانونية والتعديل التشريعي وما يصاحبه من عمليات تشاور منظمة.
- كلف التنسيق مع الجهات الدولية والدول الخارجية من أجل ضمان التوافق مع الاشتراطات والمتطلبات الدولية.
- كلف تهيئة وتدريب العاملين في الدائرة والسفارات على تطبيق المنظومة الجديدة.
- كلف إصدار جوازات السفر وهي التي يتم تغطيتها من خلال الرسوم التي يتم فرضها.
- كلفة الخطة الاعلامية المنوي تطبيقها للجمهور.

بسبب صعوبة الحصول على بيانات مالية واضحة، لم نتمكن من تحديد الكلف اقتصادية بشكل كمي، والتي يتم عادة تخصيصها ضمن الموازنة الخاصة بالدائرة المعنية.

1) الرصد والمتابعة

سيتم جمع وقياس المؤشرات من قبل القسم المعني في دائرة الاحوال المدنية والجوازات وبالتعاون مع دائرة الاقامة والحدود/الامن العام ورصد ومتابعة اي ملاحظات واستفسارات عن التعديلات التي ستتم على خدمات الجوازات مع الغاء التمديد وإلغاء اضافة الابناء وغيرها من التعديلات الاخرى ومتابعة اي ملاحظة من قبل متلقي الخدمة من اجل الوصول لخدمة متميزة ومواكبة التطورات العالمية الحديثة ويكمن قياس المؤشرات من خلال:

- عدد جوازات السفر التي سيتم الغاءها وإصدار جوازات سفر جديدة (لحامله) مقسمة حسب العمر/الجنس.
- عدد الدول التي تم التوافق مع متطلباتها القانونية والالكترونية.
- ترتيب جواز السفر الأردني ضمن تصنيف (Henley Global).

2) التشاور مع أصحاب المصلحة

تقرير التقييم المسبق "الأساسي"

- قامت دائرة الاحوال المدنية والجوازات بالتشاور مع عدد من اصحاب العلاقة من خلال اجراء مجموعات التركيز التي كانت في دائرة الاحوال المدنية والجوازات في مركز الدائرة في طبربور وبوجود (24) شخص من الحاصلين على جواز سفر الذي كان بتاريخ 2023/7/25.وقد تركزت الاسئلة على تعريف المواطن على التمديد وعلى اضافة الاطفال على جواز سفر الاب او الام وكان اغلب الردود بإلغاء التمديد على جواز السفر لما فيه من اثر في تأخير الدخول الى الدول التي تم السفر اليها وكانت ايضا اغلب الردود بإلغاء اضافة الاطفال الى جواز سفر الاب او الام لعدم سماح الدول الى الاضافة على الجواز الامر الذي يقيد حركة صاحب الجواز .
- اسئلة مجموعات التركيز
  - متطلبات سلطة الطيران العالمية ومتطلبات معظم الدول الغاء التمديد على جوازات السفر ما رأيك في توجه الدائرة الى الغاء التمديد.
  - متطلبات سلطة الطيران العالمية ومتطلبات معظم الدول الغاء اضافة الابناء على الاب او الام على جوازات السفر ما رأيك في توجه الدائرة الى الغاء اضافة الابناء على الجوازات.

و قد تم خلال الجلسات التشاورية مناقشة الخيارات التنظيمية المتعددة ، و كيفية تبسيط الاجراءات و ضمان التنسيق بين الجهات المعنية.